الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«الخليج»: 5,3 ملايين دينار مُخصص انخفاض قيمة عقار السالمية

قال بنك الخليج إن مجمع ذي كيوب الكائن بمنطقة السالمية والذي أعلن البنك عن بيعه مؤخرا بقيمة 50 مليون دينار، سبق شراؤه في 2 يونيو 2016 بقيمة 55,3 مليون دينار.
وأوضح البنك في بيان على موقع البورصة، أن البنك سبق ان أخذ مخصصات بمقدار 5,3 ملايين دينار وهي كافية لتغطية الانخفاض المحتمل في القيمة وفقا للثابت في البيانات المالية للبنك للعام 2016 تحت بند «انخفاض قيمة الأصول الأخرى». وأضاف البنك في البيان، أنه وبعد القيام ببيع المجمع بمبلغ 50 مليون دينار فإن المبلغ لا يختلف كثيرا عن تقييم العقار كما هو ثابت في دفاتر البنك بعد احتساب المخصصات، وبالتالي لا يوجد أثر مالي جوهري نتيجة لذلك.

الكويتيون أخرجوا 300 مليون دولار من السوق رغم الترقية

الأجانب ضخوا 200 مليون دولار في البورصة خلال 2017

لمشاهدة الفيديو
يمكن استخدام QR كود أو

أحمد عوض

واصل الأجانب عمليات البيع على الأسهم الكويتية في ديسمبر الماضي للشهر الثاني على التوالي رغم حالة التفاؤل التي صاحبت قرار ترقية البورصة إلى مصاف الأسواق الناشئة خلال شهر سبتمبر الماضي وتوقعات بضخ استثمارات أجنبية تتخطى 700 مليون دولار مع قرار الترقية، إلا أن توجهات الأجانب بعد قرار الترقية كانت عكسية من خلال عمليات بيع في نوفمبر وديسمبر وتراجعها في أكتوبر الماضي بنحو 65٪ عن شهر سبتمبر.

33 مليون دينار صافي شراء للخليجيين على الأسهم الكويتية

البورصة الكويتية الأفضل خليجياً رغم تباطؤ تعاملات الكويتيين

الأجانب

وخلال شهر ديسمبر الماضي سجل الأجانب صافي بيع بقيمة 9,3 ملايين دينار بضغط من المؤسسات والصناديق فيما سجل الأفراد الأجانب صافي شراء بقيمة لم تتخط 400 ألف دينار.
وكشفت أحدث بيانات للبورصة تحقيق الأجانب في 2017 صافي شراء بقيمة 60 مليون دينار، حيث باع الأفراد الأجانب واتجهت المؤسسات والصناديق إلى الشراء بقيمة 63 مليون دينار فيما سجل الأفراد الأجانب صافي بيع بقيمة 3,4 ملايين دينار.

وسجلت المؤسسات الأجنبية صافي شراء بقيمة 43,3 مليون دينار بعد تسجيل مشتريات بقيمة 292 مليون دينار وبيع بقيمة 248 مليون دينار.

الكويتيون

وشهدت البورصة تباطؤا كبيرا في تعاملات الكويتيين خلال ديسمبر بالمقارنة مع نوفمبر الماضي، حيث هبطت تعاملات الأفراد بنحو كبير بلغ 35٪ لتبلغ 86 مليون دينار على صعيد الشراء و85,6 مليون دينار للبيع بمحصلة شرائية بلغت 659 ألف دينار.
وتوجهت المؤسسات ومحافظ العملاء الى الشراء بقيمة 11,2 مليون دينار، فيما سجلت الصناديق صافي بيع بقيمة 1,48 مليون دينار.
وأظهرت حصيلة تعاملات فئات المستثمرين بالبورصة الكويتية خلال عام 2017 تسجيل الكويتيين صافي بيع بقيمة 92 مليون دينار فيما سجل الأجانب والخليجيين صافي شراء بقيمة 60 و33 مليون دينار على التوالي.
وسجل الأفراد الكويتيين خلال 2017 مشتريات بقيمة 2,59 مليار دينار مقابل 2,6 مليار دينار للبيع لتبلغ محصلة تعاملات الأفراد بيع بقيمة 15,88 مليون دينار، مستحوذين على قرابة 45٪ من التعاملات خلال 2017.

ولحقت المؤسسات الكويتية تجاه الأفراد بعد تسجيلها صافي بيع بقيمة 34,39 مليون دينار، إلا أنها استحوذت على نسبة 13,3٪ من التعاملات مسجلة شراء بقيمة 765 مليون دينار وبيعا بقيمة 800 مليون دينار.
واتجهت محافظ العملاء إلى البيع مسجلة صافي بيع بقيمة 76,5 مليون دينار خلال 2017، حيث سجلت عمليات شراء بقيمة 1,2 مليار دينار مقابل 1,27 مليار دينار مستحوذة على 21٪ من التعاملات.
وجاءت الصناديق لتسجل صافي شراء خلال 2017 بعد تسجيلها مشتريات بقيمة 401 مليون دينار مقابل 367 مليون دينار من جانب البيع مسجلة بذلك صافي شراء بقيمة 34 ملايين دينار، فيما استحوذت الصناديق على 7٪ من التعاملات خلال العام.

الخليجيون

وسجل الخليجيون تعاملات هزيلة خلال ديسمبر مسجلين صافي بيع بقيمة 1,1 مليون دينار بضغط من المؤسسات التي اتجهت الى البيع.
واتجه الخليجيون إلى الشراء في 2017، حيث سجلت جميع فئات المتعاملين من المؤسسات ومحافظ العملاء والصناديق صافي شراء بقيمة 33 مليون دينار.

مليار دينار مكاسب في 2017

وسجلت البورصة الكويتية ارتفاعات خلال شهر 2017 هي الأفضل خليجيا، حيث سجل المؤشر السعري مكاسب بلغت نسبتها 11,5٪، فيما سجل الوزني صعودا نسبته 5,6٪، وارتفاعا بنسبة 3,4٪ لـ ««كويت 15»».
ومع نهاية 2017، حققت القيمة الرأسمالية مكاسب بنسبة 4,3٪ بنهاية تعاملات العام، إذ بلغت 27,243 مليار دينار ارتفاعا من 26,257 مليارا في 2016 لتسجل بذلك مكاسب بلغت قرابة مليار دينار.
ويذكر أن شركة فوتسي راسل أعلنت في سبتمبر الماضي عن ترقية البورصة الكويتية إلى مصاف الأسواق الناشئة بعد استمرار السوق على قائمة الانتظار لمدة 9 سنوات منذ العام 2008.
يذكر أن بعض المحللين أشاروا إلى أن التوقعات ترجح أن يكون الوزن النسبي للأسهم الكويتية في مؤشر فوتسي بنحو 0,11٪ فقط، فيما أوضح التحليل أن هناك توقعات أخرى ترى تدفقات بنحو 700 مليون دولار نتيجة للإدراج في مؤشر فوتسي بعد الترقية.

في تقرير لـ «أوف أميركا» لتوقعات الإصدارات بالخليج

قوة الكويت المالية تبعد المستثمرين عن إصداراتها السيادية

محمود عيسى

أوصى بنك أوف أميركا بخفض الوزن النسبي لإصدارات الكويت السيادية بالمحافظ الاستثمارية خلال العام 2018، مرجعا ذلك إلى تضرر الإصدارات السيادية الكويتية من قوة الدولة المالية لما تتميز به من ميزانية عمومية قوية للغاية إضافة إلى الثروات السيادية الضخمة متمثلة في أصول الصندوق السيادي الكويتي والتي تدر عائدا كبيرا سنويا من استثماراتها في الخارج، حيث رأى التقرير أن تلك التقييمات الإيجابية تكون مقيدة ما يجعل العائد منخفضا على إصدارات الكويت ويدفع الباحثين عن عائد أكبر من الإصدارات السيادية للبحث عن سندات وصكوك تصدر من دول خليجية أخرى بعائد أعلى.
وقال بنك اوف اميركا ميريل لينش إن إصدارات السندات في دول مجلس التعاون الخليجي ستكون فاعلا رئيسيا بالأسواق في المدى القريب، حيث يهدف المصدرون للاستفادة من انخفاض أسعار الفائدة الأميركية على المدى البعيد.
وفي هذا الإطار، قال البنك إن سلطنة عمان أصدرت مؤخرا تفويضا لمجموعة من البنوك لوضع الترتيبات لإصدار ذي ثلاث شرائح يتوقع ان يصل مجموعها الى 8,5 مليارات دولار هذا العام، في حين توقع البنك أيضا أن تصدر قطر سندات بقيمة 10 مليارات دولار هذا العام، آخذا في الاعتبار استحقاق سندات اليوروبوند البالغة قيمتها ملياري دولار خلال الشهر الجاري
وقال إنه مازالت هناك قيمة جاذبة للاستثمار في إصدارات قطر، حيث يحتفظ بالوزن السابق لتقييمها مقارنة مع نظيراتها من دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تتداول بما يقرب من 60 نقطة أساسية فيما يتعلق بتصنيفها.
وبالنسبة لإمارة أبوظبي، فقد أوصى التقرير بخفض الأوزان النسبية لإصداراتها على شاكلة الكويت ولنفس الأسباب التي ذكرها، أما فيما يخص دبي فقد أوصى البنك بخفض الوزن النسبي لسندات الإمارة نتيجة الهوامش الضيقة للعائد على تلك الإصدارات بسبب ارتفاع عبء الديون في ضوء زيادة الاقتراض لتمويل المشاريع لاسيما قبل حلول معرض إكسبو 2020.
أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فقال البنك إنه يوصي بالاحتفاظ بالأوزان الحالية لإصدارات المملكة السيادية من دون تغيير، مرجعا ذلك الى اتساع الهوامش ونطاقها العريض على نحو كاف للتصنيف، مشيرا إلى أن هذا الأمر له ما يبرره في ضوء توقعاته بإصدارات كبيرة جدا هذا العام قد تصل الى 20 مليار دولار.
واحتفظ البنك بالوزن التصنيفي السابق بالنسبة لعمان قائلا انه يتوقع تخفيضها الى فئة «عائد مرتفع» في وقت لاحق من هذا العام، ولكن يشعر ان ذلك ينسجم مع هوامش ذات تصنيف فردي من فئة B. وعلاوة على ذلك، ستواصل السلطنة إصداراتها بكميات كبيرة في السوق الخارجية لتمويل العجز.
وأخيرا بالنسبة للبحرين، وأوصى البنك في تقريره برفع الوزن النسبي للإصدارات السيادية للبحرين في المحافظ الاستثمارية في ظل ما تتمتع به الإصدارات من هوامش الواسعة على نطاق استثنائي لتصنيفها مقارنة بالمملكة العربية السعودية، ويعرب البنك عن اعتقاده أن تتلقى البحرين الدعم المالي من دول مجلس التعاون الخليجي إذا التزمت بالإصلاحات.

بورسلي رئيساً تنفيذياً لـ «البترول العالمية».. ووليد البدر للتسويق العالمي

أعلن المتحدث الرسمي باسم القطاع النفطي الشيخ طلال الخالد، أن مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية أصدر قرارا يقضي بتعيين نبيل بورسلي رئيسا تنفيذيا لشركة البترول الكويتية العالمية خلفا للوزير بخيت الرشيدي، الذي تقلد حقيبة وزارة النفط ووزارة الكهرباء والماء.
كما أعلن الخالد أن القرار تضمن ترقية وليد البدر إلى منصب العضو المنتدب للتسويق العالمي ليتولى المسؤولية بديلا عن نبيل بورسلي، على أن يعمل بهذا القرار من تاريخه.

نبيل بورسلي

وليد البدر

في دراسة لـ «مارمور» التابعة لـ «المركز» بناء على طلب الهيئة العامة للاستثمار

توصية برفع أسعار الكهرباء والماء في الكويت

نشرت شركة مارمور مينا إنتليجنس، وهي شركة تابعة للمركز المالي الكويتي «المركز»، دراسة بعنوان «تأثير زيادة تعرفة الكهرباء والماء في الكويت على القطاع العقاري والتدابير للتخفيف منه».
وقد أعدت «مارمور» هذه الدراسة بناء على طلب الهيئة العامة للاستثمار، وذلك على ضوء قرار الحكومة الكويتية بزيادة تعرفة الكهرباء والماء على جميع القطاعات العقارية اعتبارا من مايو 2017.
وتوقعت الدراسة أن تؤدي تدابير تعديل تعرفة الكهرباء والماء إلى وفورات تقدر بحوالي 11٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2021، وأن يتضاءل التأثير العام للزيادة المقترحة حيث إن المباني الاستثمارية والتجارية تمثل 30٪ فقط من حجم الاستهلاك.
وأضافت «مارمور» في دراستها أنه بالرغم من الزيادة في التعرفة، لاتزال أسعار الكهرباء والماء في الكويت من بين الأدنى في العالم. ويجب على الكويت ترشيد أسعار الكهرباء والماء على مراحل بما يتوافق مع المتوسط العالمي للمباني السكنية والتجارية والمنشآت الصناعية، حيث ستؤدي زيادة التعرفة في الكويت إلى تغيير في السلوك الاستهلاكي، غير أن نسبة الانخفاض في الاستهلاك لاتزال غير معروفة.
وأشارت مارمور إلى أن المباني الحالية في الكويت ليست مجهزة لتحقيق الكفاءة في استهلاك الطاقة، ولا تعتبر إعادة تجهيزها خيارا مجد اقتصاديا، حيث إنها تحتاج إلى استثمارات رأسمالية كبيرة.
وأكدت الدراسة ضرورة أن تبادر وزارة الكهرباء والماء بصياغة وتطبيق أنظمة ولوائح وفرض معايير لكفاءة استهلاك الطاقة في المباني الجديدة للمطابقة مع معايير المباني الخضراء، حيث أدى غياب الحوافز إلى التأثير سلبا على نمو المباني الخضراء في الكويت خلال السنوات الماضية.
وأشارت الدراسة إلى الحاجة الملحة إلى مبادرة الحكومة في الاستثمار في بناء مزارع الطاقة الشمسية والريحية الضخمة لرفع معايير كفاءة استهلاك الطاقة، وهو الأمر الذي يمكن تحقيقه عبر التعاون الدولي مع دول أخرى للحصول على التقنية ونقل المعارف لإيجاد طرق من شأنها أن تجعل إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة خيارا مجد اقتصاديا.
ولفتت دراسة «مارمور» إلى أن الحكومة تدفع حوالي 2,84 مليار دينار سنويا كدعم لإنتاج الكهرباء والماء. وفي ظل الأوضاع الحالية، يمكن أن ينمو الاستهلاك المحلي بمعدل 3 أضعاف بحلول 2035، بينما يمكن أن يرتفع حجم الدعم ليصل إلى 7,64 مليارات دينار.
ووفقا لتقديرات «مارمور»، من المتوقع أن ترتفع تعرفة الكهرباء في الشهر 150٪ في العقارات الاستثمارية والتجارية، بينما من المتوقع أن تشهد فواتير الماء ارتفاعا بنسبة 150٪ في العقارات الاستثمارية والتجارية على حد سواء. ويمكن أن تؤدي زيادة تعرفة الكهرباء بنسبة 150٪ على جميع المستهلكين إلى زيادة مؤشر أسعار المستهلكين بمعدل 52 نقطة أساس. وكذلك يمكن أن تؤدي زيادة تعرفة الماء بنسبة 150٪ على 30٪ من المستهلكين، إلى زيادة مؤشر أسعار المستهلكين بمعدل 36 نقطة أساس.
وتشير الدراسة إلى أن استهلاك الفرد في الكويت من المياه والكهرباء يعد الأعلى في العالم، وذلك لسببين هما: المناخ الحار والجاف ودعم الدولة السخي للأسعار. ويبلغ استهلاك الفرد للكهرباء في الكويت (بالكيلوواط/ساعة) حوالي 3,5 ضعف المتوسط العالمي. كما أن استهلاك الفرد للماء هو الأعلى في الكويت، حيث يبلغ 500 ليتر في اليوم. وكما في العام 2016، تمت تلبية 92٪ من الطلب على الماء من خلال تحلية المياه المالحة، وهي عملية كثيفة الاستهلاك للطاقة. وتتجاوز تكلفة توفير المياه العذبة في الكويت من خلال محطات تحلية المياه المالحة 0,37 مليار دينار سنويا. وبالقياس إلى معدل الاستهلاك الحالي، من المتوقع أن تتجاوز تكلفة تحلية المياه المالحة إيرادات الكويت النفطية بحلول العام 2050، حسب تقديرات معهد الكويت للأبحاث العلمية.